

عمال شركة نفط الجنوب - تأريخ كفاحي و تجربة للتعلم *

نزار عبدالله

العمالية في هذا القطاع الذي يعد من اكثر القطاعات العمالية حيوية واهمية بالنسبة للطبقة العاملة العراقية.

في ٢٠-٤-٢٠٠٣ اي بعد مضي ١١ يوم على سقوط النظام البعثي تم عقد اولي الاجتماعات العمالية بغية بناء واعادة تأسيس النقابات العمالية في شركات نفط الجنوب ومنشأته البالغه ١٠ شركات، عقب سقوط النظام البعثي حددت اجور العمال الشهري بـ ٦٩ دولار، ولكن احتجاجات العمال في ١٣ آب الادارة على تغير تلك النسبة وجعلها ١٥٠ الف دينار اي ١٠٠ دولار كحد ادنى.

وفيما عدا الاجور فقد كان موقف ادارة بريمر والحكومات العراقية التي اعقبتها يتلخص في التصدي لحقوق العمال بشكل عام وعمال النفط بشكل خاص، وتعرض الاخير بذرائع واهية الى هجمات عدة مثل قطع الارباح السنوية وعدم صرف الحوافز والمكافآت والمبالغ المتراكمة للاجازات المستحقة و... ولم يرضخوا لها الا بعد بعد عمليات كرفر عديدة مع العمال ومع حركاتهم الاحتجاجية. واثار عمال النفط كذلك وفي مناسبات عدة مسألة السكن وموضوع النقل ومعاناة العمال في هذين المجالين، الا ان وزارة النفط وحكومة علاوي والجعفري والمالكي لم تتخذ خطوة واحدة لمعالجة تلك القضايا وغيرها الكثير.

ومن جهة اخرى تعرض قطاع النفط في السنوات المنصرمة الى الاهدال والتقصير المتعمد ولم تخصص الحكومة مبالغ مالية كافية لاعادة تأهيله واعماره وتوسيع اقسامه ولولا جهود عماله واخلاصهم وتضحياتهم في سبيل حمايته وتطويره وامانه لاصابه المزيد من الخراب وفقدان قدرته الانتاجية والتصديرية. ان الاهدال الذي اصاب القطاع والعمل حسب الاليات البالية والتقنيات العتيقة فرض على عمال النفط ظروف عمل اشد قساوة وضغوطا هائلة ارهقت كاهلهم لاسيما في مواجهة الطلبات المتكررة لوزارة النفط لغرض زيادة القدرة الانتاجية وزيادة تصدير النفط وتكريره، ويفضل تلك الجهود بالطبع لقد زادت انتاج وتصدير النفط منذ سنة ٢٠٠٣ من ١,٧ برميل الى ٢,٢ برميل من النفط.

ان تنفيذ هذه السياسة وممارسة تلك الضغوط من قبل وزارة النفط والحكومة العراقية ارهقت العمال وافقدتهم الصبر والتحمل الى درجة انهم نظموا اعتراضات عدة ضد ظروف عملهم المرهق والاهدال والتقصير المتعمد من قبل السلطات و وضعوا علامة الاستفهام عليها، من هنا جاء بيان شهر شباط لاتحاد نقابات عمال النفط سنة ٢٠٠٦ ليشير الى ان الهدف من هذا الاهدال وارهاق العمال ماهي الا تنفيذ لسياسة تهدف الى تهديد ارضية تدمير قطاع النفط ومنشأته بغية اجبار الحكومة فيما بعد الى تسليم اعادة تأهيله الى الشركات النفطية الاجنبية^٣.

٢/ نمو وعي العمال وتصاعد الاحتجاجات العمالية ومن ثم تأسيس اتحاد نقابات عمال النفط في الجنوب

ان الوجه الاخر لهذه الظروف المشار اليه هو الاحتجاجات المستمرة والمتصاعدة للحركة

كان الاضراب الاخير لعمال شركة النفط في ٤-٦ حزيران ٢٠٠٧ ومن ثم المظاهرة الجماهيرية في يوم ١٦ تموز وسط مدينة البصرة التي دعت اليها اتحاد نقابات عمال النفط في البصرة دلالة واضحة على وجود تحرك جماهيري اوسع في الحركة العمالية وفي اواسط عموم الشعب العراقي. ان احتجاج ونفور العمال بشكل خاص والشعب العراقي عامة من الاهدال السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائدة في البلد، من الاحتلال الامريكي وصولا الى الارهاب وهيمنة القوى الاسلامية والميليشيات وتفكك الدولة على جميع الاصعدة و... الخ، في ازدياد مستمر ويتقدم بوتيرة متصاعدة. تتبدد الاهدال ويدرك العمال والمحرورين يوما بعد يوم بان اي تحسن يطرأ على حياتهم ومعيشتهم البائسة لايد وان يأتي من خلال تفعيل ارادتهم وتصعيد نضالاتهم وتنظيمهم في اطار احتجاجات اجتماعية وسياسية هامة ومؤثرة. ان الموجة الكبيرة من الاحتجاجات العمالية التي شهدتها البصرة في قطاع النفط تدل قبل كل شيء على الحقيقة المذكورة اعلاه.

في الحقيقة وبالإضافة على ما مر ذكره، فان الاعتراضات الاخيرة تستوجب التطرق الى اسباب ظهورها وتشخيص ارضيتها وهي تستحق بحق التوقف عندها او على الاقل نسترجع ونعيد الى الاهدال النضال والكفاح الذي قامت به هذه الشريحة الهامة من الطبقة العاملة العراقية اي عمال نفط الجنوب، ناهيك عن ان سيادة اجواء الارهاب والقتل الدموي للشعب العراقي وحمامات الدم التي تجري ينبغي ان لاينسينا او يجعلنا نقلل من شأن هذه التجربة النضالية والطبقية والتقدمية لهذه الشريحة الهامة من عمال العراق ونفض الطرف عنها. لذلك ساقوم بسرد النضالات الهامة التي قام به عمال النفط حسب المعلومات المتاحة لسدي واترك موضوع تقييمها وتناول مستقبل تلك الحركة لاقرب فرصة اخرى.

١/ الوضع المعيشي المرزي لعمال شركة نفط الجنوب

لم يطرأ عقب سقوط النظام البعثي اي تغير اساسي يستحق الذكر في الوضع المعيشي لعمال العراق، لايزال اجور العمال قياسا مع التضخم والغلاء وارتفاع اسعار السلع الاساسية في حدودها الدنيا، بموجب احداث تقرير لوزارة التخطيط العراقية ارتفعت اجور العمال والموظفين بنسبة ٤٨٪ في السنوات المنصرمة بينما زادت نسبة التضخم وارتفاع الاسعار بنسبة ١٤٨٪، وحسب تقرير للبنك المركزي العراقي فقد ارتفعت معدل التضخم ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بشكل سنوي بنسبة ٢٦,٤٪ وبلغت سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٥٣,٢٪، فرغم ان معدل الاجور زادت في السنوات المنصرمة وطرات على جدولتها تغيرات عدة الا انها لم تتناسب على الاطلاق مع ارتفاع نسبة التضخم والغلاء وارتفاع كلفة مستويات المعيشة للمواطنين.

بالاضافة الى كل ذلك يجب ان نذكر بان الزيادات التي تقرررت على اجور العمال والموظفين لم

وتداول مشروع قانون النفط والغاز وقانون الاستثمار وفيه اعلن الاتحاد من جديد رفضه ومناهضته للمشاريع المذكورة وطالب بان يكون ممثلي عمال النفط دور في اعداد تلك المشاريع وطرف في اعدادها وصياغتها.

في ٨ مارس ٢٠٠٧ قام الاتحاد بتنظيم حفل مهيب بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

شارك الاتحاد في ٢٩ آذار في الاجتماع الذي انعقد في عمان بالاردن بمشاركة ممثلين للعديد من الاتحادات العمالية الامريكية والبريطانية والعراقية وبحضور مندوبين لصندوق النقد والبنك الدوليين. في الاجتماع المذكور جدد الاتحاد عن احتجاجه لرفع اسعار المشتقات النفطية ورفضه لمشروع قانون النفط والغاز المقترح وطالب بسحب دعم الحكومة لها.

في ٢٧ نيسان ٢٠٠٧ وفي رسالة وجهها الاتحاد الى وزير النفط العراقي طالب برفع الاجور وتخصيص قطعة ارض للعمال وصرف الارباح السنوية والمخصصات وحددوا مهلة الى ١٠ آيار كحد اقصى للاستجابة لها والا سوف يواجهون اضرابا عن العمل، واثرت تدخل نوري المالكي شخصيا في الامر اجل الاضراب الى يوم ١٤ آيار وفيما بعد التقى وفد الاتحاد مع المالكي وتأجلت الاضراب الى شهر حزيران في انتظار ان يفي رئيس الوزراء بتعهداته. وحين لم يفي المالكي بذلك بادر عمال الانابيب في ٤ حزيران ٢٠٠٧ بتنظيم الاضراب والتحق بقية الاقسام به وشارك حوالي ٢٦ الف شخص فيه.

وقد استمر الاضراب لمدة يومين ولم تتمكن حكومة المالكي من السيطرة على الموقف رغم قرارها باعتقال قادة عمال النفط وفرض الحصار على المراكز بواسطة الجيش والقوات المسلحة، وبعد اجراء مفاوضات بين وفد الحكومة واتحاد النقابات تقرر وقف الاضراب وتأجيله الى يوم ١١-٦ بغية اعطاء الحكومة مهلة اضافية لتنفيذ مطالب العمال. قررت حكومة المالكي في ١٧-٦ تشكيل لجنة خاصة بغية تدارس المطالب وكيفية تنفيذها، وفي الختام اعلن الاتحاد عن نجاح الاضراب وانتصار العمال في الحركة الاضرابية.

وفي ١٦ تموز من هذا العام نظم اتحاد النقابات العمالية في البصرة مظاهرة جماهيرية صاحبة طابقت فيها بالغاء مشروع قانون النفط والغاز والغناء زيادة اسعار المشتقات النفطية مثل البنزين والنفط وغيرها واستقالة وزير النفط والغناء قرار ١٥٠ الذي اصدره النظام البعثي لقمع الطبقة العاملة والذي تطبقه الحكومة العراقية بغية حظر تشكيل النقابات العمالية المستقلة وعدم تمتعها بالشرعية القانونية.

٣/ كسب وتوسع وانماء التضامن الدولي

اعربت المنظمات العمالية في العالم والصحفيين الاحرار ومناهضي الحرب والاحتلال الامريكي والبريطاني منذ البدء عن مساندتهم لنضال وكفاح الحركة العمالية في قطاع النفط وسعت الى بناء جسور للتضامن الدولي مع الاقسام والشرائح المختلفة للطبقة العاملة العراقية.

لقد كانت النقابات العمالية في قطاع نفط الجنوب سباقة في هذا المجال واستطاعت كسب المزيد من التضامن الدولي لنشاطاتها وفعاليتها وحركتها المهنية. وفي

٢٢ في تموز ٢٠٠٧.

١/ انظر الى تقرير منظمة كلوبال قسم الاستثمار العالمي في ١٧/٧/٢٠٠٧ بعنوان "الاستراتيجية الاقتصادية ومستقبل العراق: التضخم، السكان، القوة العاملة".

٢/ قم بزيارة الموقع الالكتروني لاتحاد نقابات العمال في البصرة: <http://www.basraoilunion.org>

٣/ لقاء حسن جمعة عواد مع ديفيد بيكون في ٨ نيسان ٢٠٠٥.

٤/ لمزيد من المعلومات يمكنك زيارة المواقع الالكترونية التالية: www.labourstart.org او زيارة موقع التحالف الخاص المسمى ب"ارفعوا ايديكم عن نفط العراق" اي: www.handsoffiraqioil.org

نشر المقال لأول مرة في جريدة "الزادي" الجريدة التي يصدرها اتحاد الشيوعيين في العراق، العدد ٢٢ في تموز ٢٠٠٧.

٢٠٠٦. اما في ٢١-٢-٢٠٠٦ فقد نظم عمال شركة الناقلات النفطية في البصرة اعتصاما احتجاجا على تأخير صرف اجورهم وسوء الادارة وتفشي ظاهرة المحسوبية والفساد في الشركة.

والذكرى السنوية لاندلاع الحرب كان مناسبة لينظم اتحاد النقابات العمالية فيه حفلا صاحبيا تخللته الكثير من الخطب بمشاركة العديد من ممثلي الجهات السياسية والمراكز العمالية والجماهيرية. وبغية تمجيد الاول من آيار اليوم العالمي للطبقة العاملة قام اتحاد النقابات بتنظيم حفل مهيب في البصرة والى "حسن جمعة عواد" فيه كلمة بهذه المناسبة وهدد بوقف العمل في قطاع النفط ان لم تستجيب الحكومة لمطالب العمال الداعية الى صرف ارباح سنة ٢٠٠٥ وصرف مبالغ الاجازات الاعتيادية المستحقة، ولم تتمكن الحكومة من التملص وردة بالإيجاب على عدة مطالب من المطالب المرفوعة.

ولم تكتفي النقابات بممارسة التهديد فقط بل واصلت حملتها للسيطرة على قطاع النفط ومنشأته والموانئ والانابيب والمصافي ومن ثم اعادة اعمارها وتأهيله بواسطة شركاتها، تولت شركة "ك. ب. ار" وهي احدي الشركات التابعة لهالبيتون التي كان ديك تشيني فيما مضى مدير اعمالها، تلك المهمة. الا ان عمال النفط لم يرضخوا للشركة واختاروا التحدي مع شركة "ك. ب. ار" في ١٠/٨/٢٠٠٣ ونظموا في الرميصة لثلاثة ايام على التوالي احتجاجا هاما اجبروا الشركة بواسطته على الانسحاب من القطاع والرحيل منه.

وفي ٢١ آب ٢٠٠٤ نظم العمال اضراب قصير الامد بغية رفع الاجور واستجابات وزارة النفط على عجل لمطالب المضربين وتم رفع الحد الأدنى للاجور الى ١٥٠ الف دينار. تقدمت خلال سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ حركة تشكيل النقابات في البصرة وبقية المحافظات الجنوبية الاخرى بوتيرة متصاعدة وشملت الحركة ٢٣ مركز عمالي بعضوية بلغت في نهاية المطاف ٢٦ الف شخص. تطورت الحركة بخطى متسارعة بعد ان ادرك عمال القطاع ونقاباتهم بخطورة البرامج الاقتصادية لادارة الامريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومة العراقية وخطتهم لخصخصة الصناعة العراقية ومنها صناعة النفط واعلن فيه بان العمال سيواجهون تلك الخطط التي يقف ورائها المحتل الامريكي وشركاته النفطية بغية السيطرة على الصناعة النفطية العراقية ومرافقها.

وفي ٢٢-٨-٢٠٠٦ نظم عمال الانابيب النفطية اضرابا لمدة ٢٤ ساعة ورضخت وزارة النفط على الفور للاضراب وقامت بصرف الارباح السنوية.

وتقدم الحركة النقابية في قطاع النفط اوجد ضرورة التوحيد والاتحاد بين فروعها ولهذا الغرض انعقد في البصرة بتاريخ ٢٠-١١-٢٠٠٦ المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات النفط وفيه تم انتخاب المجلس العام المتكون من ٤١ عضو. وعقب المؤتمر انعقد المجلس اولي جلساته وانتخب المكتب التنفيذي وسائر اللجان الاخرى للاتحاد، وقد كان لانعقاد المؤتمر ومباشرة المجلس لمهامه تأثير كبير على تعزيز وتنشيط الحركة النقابية وترسيخها في قطاع النفط.

استمرارا لجهود ونشاطات الاتحاد في مجال مناهضة الخصخصة ومناهضة مسودة قانون النفط والغاز المقترح شارك وفد رفيع المستوى للاتحاد في المؤتمر المنعقد في عمان في فترة ما بين ١٠-١٤/١٢/٢٠٠٦ واحتج الوفد هناك على مسودة قانون النفط والغاز المقترح واعلن عن مناهضته لخصخصة النفط والمساوي الرامية لتطبيق عقود المشاركة في الانتاج.

اما في ٦-٢-٢٠٠٧ وفي المركز الثقافي النفطي في البصرة نظم كنفرايس خاص بغية مناقشة